

اشكال الاستثمار القطاعية ، وحماية عمل النساء والاولاد ، الخ » (١٦٩) .

وفي العام (١٩٣١) ، اجتمعت قيادتا الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني ، وانتهى اجتماعهما هذا الى اصدار جملة مقررات تضمنها كراس ، حمل عنوان : « واجبات الشيوعيين في الحركة القومية العربية الشاملة » . ورأى الحزبان انه في بعض الاقطار العربية ، حيث تم تدمير التنظيمات النقابية للطبقة العاملة ، فان هذه التنظيمات يعاد بناؤها ، بالرغم من سقوط اغلبها في ايدي الاصلاحيين . على ان الاضرابات العمالية ، والمظاهرات ، واشتراك العمال النشط في الكفاح ضد الامبريالية ، وانسحاب أعداد من الطبقة العاملة من صفوف الاصلاحيين ، كلها تشير الى ان الطبقة العاملة العربية العتية قد بدأت النضال في سبيل احتلال دورها التاريخي في الثورة المناهضة للامبريالية والقطاعية ، في الكفاح من اجل الوحدة القومية ، و اشار الحزبان ، في وثيقتهما ، الى « ان الازمة العالمية الصناعية والزراعية ، بطريق او بأخر ، قد غطت جميع البلاد العربية ، ضاربة بقوة خاصة العمال والجماهير الفلاحية ، وانخفاض الاجور والبطالة يزيدان سوءا على سوء مستوى معيشة البروليتاريا ، الامر الذي يدفعها في طريق الكفاح الطبقي الثوري » . ولم يغيب عن وثيقة الحزبين كون « الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين اصابهم الخراب ، والعمال الذين هم في عوز دائم وتحت خطر التسريح ، وانباء الطبقة الفقيرة في المدن ، وجمهور البرجوازية الصغيرة الذي هو اليوم اكبر عددا مما كان في الماضي ، يشعرون بنير الامبريالية ، ويشعرون في النهوض للكفاح باسم التمسر القومي ، وتجهد الامبريالية كي تلقي على كاهلهم كل عواقب الازمة وكي تسوي اوضاعها على حسابهم » . ولاحظت الوثيقة الشيوعية « ان الموجة الجديدة لغضب الفلاحين ضد مزاعم الملاكين والمرابين وعملاء الامبريالية ، التي لا تحتمل ، تنزع الى الاتحاد مع العمال في كفاحهم من اجل خبزهم اليومي ، وضد النير الامبريالي » . وحدد الحزبان المهام الملصة والمباشرة للحزبان الشيوعية العربية في « ثورة

فلاحية زراعية ، وتنظيم عملها بما يتفق مع اهداف مناهضة الامبريالية ومناهضة القطاعية . فالاطاحة بالنير الامبريالي ، ومصادرة كل الامتيازات والمشاريع والمنشآت والمزارع وسائر الممتلكات العائدة للامبريانيين ، والاستقلال السياسي القومي الكامل ، ومصادرة اراضي جميع الملاكين القطاعيين والغاصبين المستعمرين الذين يعيشون على دخل لا يستحقونه ، ويوم العمل ثمانتي ساعات ، والضممان الاجتماعي للعمال على حساب الرأسماليين ، وحرية التنظيم للكادحين ، وحوكمة عمال وفلاحين ، ونضال من اجل تحرير الشعوب العربية ، ووحدة هذه الشعوب الطوعية الحرة » . وتضع وثيقة الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني مطالب العمال والفلاحين في المقدمة ، وتحددتها في : « تخفيض يوم العمل الى ثمانتي ساعات ، رفع الاجور ، التأمين على البطالة من حساب الرأسماليين ، حرية تنظيمات العمال والفلاحين ، الغاء ديون الفلاحين الفقراء والمتوسطين للمرابين وملكي الارض والمصارف ، ايقاف الدفع على الاراضي المستأجرة ، جلاء قوات الامبرياليين كافة ، واستفتاء شعبي حر على مسألة تقرير المصير السياسي (في مصر على النظام الملكي ، وعلى المعاهدة الانكليزية - المصرية ، وفي سوريا وفلسطين على انتداب عصبة الامم) » (١٧٠) .

وكانت مشاكل الطبقة العاملة ومطالبها مدرجة باستمرار على جدول اعمال الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وتعبيرا عن التحالف الوثيق بين العمال والفلاحين الفقراء ، كان الحزب يتبنى مطالب الفلاحين الفقراء ، و يمزج بين مطالب هاتين الطبقتين وبين شعارات الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية .

وهذا كاتب شيوعي فلسطيني يقدم لكتابه عن التنظيم النقابي - في اواسط الثلاثينات - بوصف لحال العامل العربي الفلسطيني ، فيقول انه يزرع « تحت ظلم واستبداد مضاعفين ، اولاً لانه عامل ، وثانياً لانه عامل عربي من امكبرية مستعبدة فاقدة استقلالها القومي » . ومن هذا الوضع يرى الكاتب ان ثمة واجب على الطبقة العاملة العربية قوامه « تحرير العمال من الظلم والاستبداد المضاعف ، اي